

## هنبر

## هذا القرف العظيم

### أباد العقدا

كان خليطاً غير متجانس من طبقات اجتماعية شديدة التفاوت، ومن رؤى سياسية واجتماعية أشدّ اختلافاً، وبطبيعة الحال من مذاهب لم تجتمع يوماً إلا على نقض بعضها البعض. ولكنّ ما وُحِدَ تلك الجموع في ساحة واحدة هو ذلك الشعور الذي تتشارك به كل الكائنات، وهو الشعور بالمهانة والمذلة... وقبل كل هذا بالقرف. فلقد استطاع القرف أن يعبر الزوايا المعتمة التي تفصل بين أبناء الكيان الواحد ويتخطى اختلافاتهم العميقة ليجمعهم في هتاف واحد وفي مسيرة واحدة طغت عليها للمفارقة صبغة «مدنية» واضحة، في مؤشرات ذات مغزى عميق لحضور لافت ليورجوازية متوسطة في مسيرة همّها الأساس مطالب معيشية يتحمل وزرها في الحقيقة الفقراء وأبناء الطبقات المسحوقة. لوهلة بدا أن المحتجين ينتمون إلى طبقة أخرى مغايرة تماماً لجموع البروليتاريا البانسة، حتى إن وجود الأخيرة في المكان كاد أن يثير حفيظة المنظمين والقائمين «بالثورة». فالتفاوت الطبقي كان فاضحاً في مشهديّة حفلت بالتناقضات، لكنّها تناقضات من نوع آخر بعيدة كل البعد عن تلك التي نعرفها والتي اعتدنا على ترادها في مجتمع طائفي مذهبي لم يتجاوز المفهوم البدائي للصراع، وهو القائم على أبعاد الانتماء الديني.

ما شهدته ساحة الشهداء في تتبع لتحركات المحتجين ونمط وطريقة تعبيرهم عن الغضب لا يترك مجالاً للشك في أن وسائل التعبير اختلفت باختلاف الطبقة والبيئة الاجتماعية وحتى الحي الذي يخرج منه المحتج، ثم إنّ مطالب العامة كانت تختلف وتتفاوت بالتفاوت الطبقيّ عينه، في وقت كانت فيه الإشارات المذهبية شبه غائبة. وهي مؤشرات بمجملها تشير إلى أنّنا أمام جيل جديد يحمل مفردات حديثة بعيدة كل البعد عن المنطق التقليدي السائد، في صياغة تتجاوز بكثير الخطاب السياسي المعروف وتتخطاه إلى رؤية حقوقية لا يلبئها إلا نظام مدنيّ حديث، وهو ما يضع التركيبة السلطوية برمتها في مرمى الغاضبين. فالطبقة المتوسطة الشابة الحاملة بـ«التغريب» والتي ترى في الليبرالية الغربية مثلاً يُحتذى به، لديها من الطموحات ما يدفعها إلى تحطيم القديم، بينما لا تجد بروليتاريا المعدمين إلا الالتحاق بركب عشاق التغيير، أملاً بتغيير الواقع بعدما يُسّ الفقراء من الانسياق في مسيرة لم تحمل لهم إلا المزيد من البؤس، وهم يجربون سلاسلهم الثقيلة على أعتاب وطن لم يمنحهم سوى شرف التضحية والتضحية فقط. دائماً، ما هو غير متوقع يحدث تبدلات عميقة وجذرية في حركات التاريخ. وما يجري اليوم لا بدّ من أن يثير خوف وهلع «القديم». فمن المكابرة بمكان عدم الاعتراف بأنّ هناك انهياراً كبيراً يحصل في البيئة المؤسسة للسلطة وفي الجماعات التي تقوم عليها هذه السلطة، بل في الأسس ذاتها للنظام. وسيكتشف القائمون على هذا النظام أنّ هناك عطلاً ما خطيراً طرأ، وأنّ بعض الجمهور لن يستجيب للأوامر، فهناك إرهابصات تتمرّد والنشوقون قد أخذوا في بناء كيانهم، وهو كيان له من حظوظ البقاء والارتقاء الشيء الكثير. فليس لدى الجمهور ما يخسره سوى قيوده والكثير من القرف. فلقد أصبح هذا النظام خارج العصر تماماً بل خارج الخدمة، وليس عليه إلا الرحيل فهو في حالة موت سريري، لكنّه وفي نزعه الأخير سوف يستجدي البقاء وسوف يتوسّل بالمذهب طبعاً وباستدعاء كل الآلهة والقديسين وبما تبقى من «أوفياء» في معسكرات التجهيل. غير أنّه يبدو أنّ الرياح قد غيّرت اتجاهها تماماً والغضب الواعي يتأهب لمسلسل جديد من صراع بدأت تباشيره جليّة بوضوح وفي ساحة الشهداء بالذات، وهو الصراع الذي سيأخذ طريقه نحو حتمية تاريخية هي نهاية التاريخ.

## «وينيي» القوى المناضلة

### هبه الخطب بدرالدين

يشهد لبنان منذ أسبوع تظاهرات وتحركات شعبية مطلبية ضمّت جميع أطباف المجتمع، وهي بلغت ذروتها يوم السبت الذي انتهى باشتباكات بين المتظاهرين و«المدنسين» من جهة، والقوى الأمنية من جهة أخرى.

للأسف نتج عن هذا الإحتجاج عدد من الجرحى، أكثرهم خطورة محمد قصير الذي ما زال في المستشفى في وضع حرج، إلا أن هذه التحركات أدت، كالعادة، إلى إنقسام الرأي العامّ بحجة أن التظاهرات مشبوهة ومن صناعة السفارات، وخاصة الأميركية.

مواقع التواصل الاجتماعي اشتعلت طيلة الأسبوع المنُصرم. وتيرة النقاشات ارتفعت، فإنقسم الشعب حول الجهة المنظمة والتوقيت والأهداف، بعدما كان مقسوماً بين حركتي 8 و14 آذار.

لم يعهد لبنان في تاريخه الحديث أي تظاهرات شعبية، سوى تلك التي دعت اليها الأحزاب والقوى السياسية. أهمّ تحرك مطلبى شهدته البلاد هو تظاهرة عُمال معامل «غندور» في الشياح، البالغ عددهم 1200 في تشرين الثاني 1972. أطلقت الشرطة حينها النار عليهم عند مدخل المعمل فسقط عضو «اللجان العمالية» المرتبطة بمنظمة العمل الشيوعي يوسف العطار، وعضو الحزب الشيوعي فاطمة الخواجة وجرح 14 آخرين. على الأثر، نظم الاتحاد العمالي العام إضراباً عاماً للتضامن معهم، فيما عمّت موجة من الغضب أنحاء البلاد. أما رسمياً، فرفضت حكومة صائب سلام التحقيق في ظروف إطلاق النار (علينا الانتظار لنعرف اذا كان الأب على خطى والده)، مُصدرةً قانوناً يُجبر القوى اليسارية على الاستحصال على إذن مسبق للتظاهر من وزارة الداخلية. التظاهرة كانت تجمّعاً عارماً في ساحة البرلمان حيث هتف المتظاهرون: «99 لص و17 حرامي !« ( نسبة الى عدد نواب المجلس النيابي وأعضاء الحكومة). الجدير ذكره في هذا الإطار، هو تعليق الملحق العمالي في السفارة الأميركية على الحدث قائلاً إن التظاهرة والإضراب العام كانا بمثابة «نجاح متواضع» لمصلحة اليسار الذي نجح في الانتقال الى الهجوم وريح «الحرب الدعائية»، مضيفاً أنه لا اليسار ولا الحركة النقابية حققا أي إنجاز ملموس للعمال في نهاية المطاف.

أما حالياً، فمن المهم التركيز على بعض الوقائع والحقائق حول هذه التحركات التي ينتقدها البعض، إما بحجة أن هذا التحرك مشبوه، أو أنه لن يؤدي الى التغيير المرجو. اعتبار هذا التحرك مشبوهها كلام يُرمى عشوائياً لتغطية تقصير كبير لدى القوى السياسية اليسارية. فلنفترض صخّة «التهمة»، وهي فرضية قد تكون صحيحة، فلتفضل هذه القوى اليسارية المناضلة وتشارك المتظاهرون مطالبتهم بأدنى حاجاتهم. فلتحاول أن تسحب البساط من تحت السفارات لتعيده الى المسار الصحيح. فلتستغل هذه الفرصة النادرة، فلتخطف هذا الحدث الجوهري وتحتضنه وتضع عنواناً كبيراً له، وهو قانون إنتخاب على أساس النسبية لمنع عودة رموز النظام الفاسد الحالي. هكذا تكون هذه القوى قد ربحت المعركة بوجه من نظمّ التظاهرات. صحيح أن الظرف الذاتي لم ينضج بقدر الظرف الموضوعي، ولكن مواصلة الرشق على هذا التحرك دون تقديم أي بديل، أو على الأقلّ تقديم خطة لمواجهته ليس إلا كلاماً يُرمى جزافاً.

من الواضح أن الشعب اللبناني لم يعد قادراً على تحمّل هذا الوضع المأساوي. ومن الواضح أنّ الحكومة مريكة وغير قادرة على إيجاد «ابرة المورفين» التي اعتادت أن تستعملها عندما يعلو الصوت. لذلك هناك ضرورة مُلحة لنضج سياسي وإيجاد الظرف الذاتي لقيادة المرحلة المقبلة حتى لا يغرق لبنان. أخيراً، البعض يعد لبنان بلداً موجوداً على الخارطة الجغرافية والسياسية، والبعض يعده وطناً ينتمي اليه... اعطونا فرصة لمحاولة بناء وطن. اعطونا فرصة للحلم.

سياسياً ولكنه يعبّر عن «أكثرية» شعبية تخشى على المجتمع ولا تريد له أن ينجزّ إلى صدام مفتوح مع السلطة كما حدث في باقي الانتفاضات العربية التي انتهت إلى مصير مأساوي.

بهذا المعنى فإنّ يوم السبت (كون المقالة كتبت قبل التظاهرة) سيكون اختباراً جدياً لمدى قدرة الحركات المنظمة للاحتجاج وبالتحديد اليسارية منها على تبديد الهواجس التي تملكها «أكثرية معينة» من اللبنانيين تجاه الحالات العنقبة التي يقودها المهتمّشون. وهي حالات لا يمكن اعتبارها «أعمال شغب» بالمعنى السائد، غير أنها اعتُبرت كذلك في لبنان بفعل سطوة الخطاب المهيمن وقدرته على التلاعب بحساسيات طبقية تملكها شريحة لا بأس بها من اللبنانيين. هذه الشريحة سيتظاهر جزءٌ كبيرٌ منها يوم السبت بفعل التصحيح الذي قامت به حركة «بدنا نحاسب»، والى جانبها سيوجد المهتمّشون الذين يعثرون بخالفها عن سخط حقيقي وواضح تجاه السلطة. والتحدّي هنا يكمن في صمود التصحيح الذي قام به الشيوعيون أمام الاشتباك الذي قد يحدث في أيّ لحظة بين السلطة والمهتمّشين، إذ لا يُعقل أن تقوم فئةٌ من المحتجّين بالاشتباك مع السلطة بينما الفئة الأخرى تدين هذا الفعل أو لا تبدي تضامناً معه في أقلّ تقدير.

هذا جزء فحسب من المشهد، وقد لا يحدث أصلاً ولكنه يعطي فكرة سواء حصل أم لم يحصل عن طبيعة الفعل الاحتجاجي ومدى اقترابه من الصورة التي تكونت لدينا جزاء التراكمات السابقة عن «التغيير» وممكثاته الاجتماعية. وسأذكر بأن هذه الممكنات ليست خاصة بالمجتمع اللبناني وحده رغم انه يمتلك بالفعل «خصوصية» تميّزه عن سواه، وهذه «الخصوصية» قد تكون هي المفتاح لنجاح التجربة أو فشلها.

\* كاتب سوري

مع السلطة كما حصل في مصر. وقد لا تكون هذه «الحرب» مضمونة العواقب في ظلّ انهيار هياكل السلطة وعدم وجود برلمان أو رئيس جمهورية يمثلان على الأقل رمزية الدولة التي يخشى الناس من «زوالها»، وهو ما يفسر على الأرجح بعض «التراجعات» التي حصلت عقب يوم الثلاثاء الماضي. والتراجع هنا ليس في الموقف من السلطة بل في الأعداد التي أبدت خشيتها الواضحة من العنف، ورغبتها في الحفاظ على الطابع السلمي للاحتجاج، وهو كما قلنا سلوك محافظ



من الرأسماليات المحلية العربية القديمة في النصف الأول من القرن العشرين. هناك إرهابصات على أن هذا الانقسام الطبقي سيبدأ في ترجمة نفسه إلى السياسة العربية في بلدان عدة، مثلما نجد في عراق صيف 2015، عابراً المذاهب والأديان والإثنيات للتحدد فكراً - سياسياً عبر إيديولوجيات عابرة لتلك التحديدات.

4- «التحديث»: قامت أنظمة «طريق التطور اللارأسمالي» بعمل صفقات مع رجال الدين قادت إلى عدم التحديث في «الدستور» وفي القوانين ومنها قانون الأحوال الشخصية. هناك تمييزات دستورية وقانونية ضد المرأة والأقليات الدينية والمذهبية والإثنية. وهناك عدم تناسب بين الواقع الدستوري - القانوني وبين الواقع الثقافي والتقني للمجتمعات العربية (ما عدا تونس). كان أتاتورك وشاه ايران وبورقيبة أكثر تطوراً من العربيين في هذا الصدد. هناك حاجة إلى علمانية تحدد الفصل بين الدولة والدين، ولكن ليس السياسة والدين حيث يمكن تحت خيمة الدستور العلماني أن يسمح لأحزاب ذات إيديولوجية تستمد من الدين منهجها الفكري – السياسي، مثل الأحزاب الديموقراطية المسيحية أو حزب العدالة والتنمية في تركيا أو حزب بهاراتيا جاناتا الهندوسي في الهند، بالنشاط سياسياً.

هذه القضايا الأربع: «الوطنية» – «الديموقراطية» – «الاقتصادية- الاجتماعية» – «التحديث» تحدد طبيعة المرحلة عربياً ومن ثم تتحدد المهام وفقاً لطبيعة المرحلة. وبالتالي الوظيفية السياسية المرحلية للتيار الماركسي العربي: هذا التيار هو التيار السياسي الوحيد الذي يمكن أن يتبنى هذه المهام الأربع معاً.

الاسلاميون يتبنون المهمة الأولى، ولو أنهم في حالات معينة تجاه الخارج الدولي

\* كاتب سوري